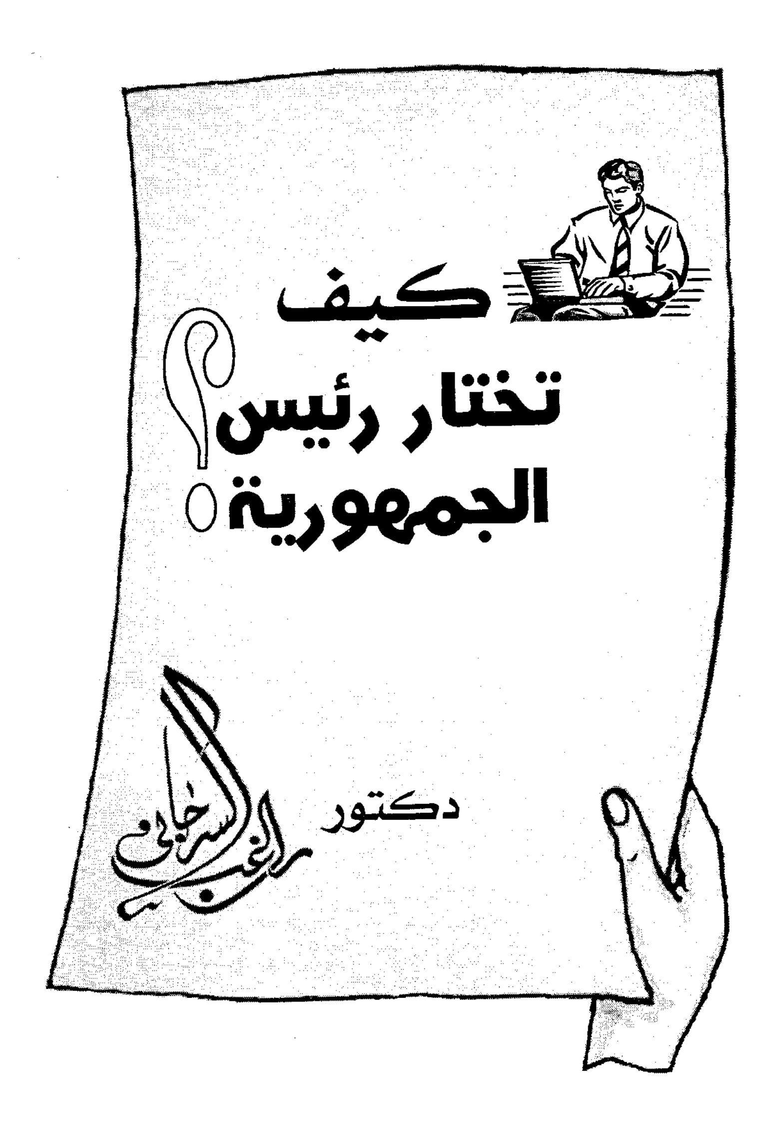
كيف تختار... رئيس الجمهورية

دكتور راغب السرجاني


كيف
تختار رئيس
الجمهورية؟
دكتور
راغب السرجاني



الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

رقم الإيداع: ١٠٩٤١/ ٢٠١١

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

السرجاني، راغب

كيف تختار رئيس الجمهورية/ راغب السرجاني

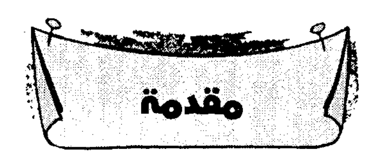
القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١١

٤٨ ص ، ١٢ سم تدمك: ٦ -٠٣- -٥١٣٧- -٩٧٧- -٩٧٨



للنشر والتوزيع والترجمة (ش.م.م)





نجحت الثورة في مصر بفضل الله في إزاحة الطاغية مبارك وأركان حكمه، وأصبحت جماهير الشعب تُواجه تحديًا من نوع جديد؛ يتمثل في الإقبال على حياة سياسية جديدة تتسم بالحرية والنزاهة، وفي هذا السياق جاء استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١م، وأثبت الشعب وعيه الكبير، وأن امتناعه عن الإقبال على الانتخابات والاستفتاءات في عهد مبارك لم يكن سلبية بقدر ما كان يأسًا من الإصلاح، ورغبة في عدم تجميل صورة النظام بالمشاركة في المهازل التي ينصبها تحت اسم الانتخابات.

أقبل الشعب على التصويت في الاستفتاء بنسبة لم تحدث في التاريخ المصري خلال ستين عامًا من الديكتاتورية وحكم الفرد، والآن يُقبل الشعب على استحقاق انتخابي جديد من استحقاقات الحرية، وهو انتخابات مجلس الشعب، ويليها بعد

فترة وجيزة -إن شاء الله- انتخابات رئاسة الجمهورية.

ولما كانت فكرة الانتخابات الرئاسية وكذلك انتخابات البرلمان النزيهة جديدة علينا، فهناك كثير من أفراد الشعب لا يعرفون لمن يُعطون أصواتهم، ومَنِ الذي يستحق أن يكون رئيسًا للجمهورية.

لذا يأتي هذا الكتاب ليُبيِّن للجميع صفات المرشح الذي يستحقُّ أن تُعطيه صوتك؛ فهو لا يتحدث عن اسم محدد، وإنما يرسم ملامح شخصية متكاملة للمرشح، وصفاته التي تخوِّله للجلوس على هذا الكرسي الخطير بصرف النظر عن اسمه وانتمائه.

وبقدر المسئولية العظيمة للمنصب -سواء للرئاسة أو البرلمان- يأتي هذا الكتاب على المستوى نفسه من التوضيح الوافي الشافي؛ كي يستطيع كل مواطن أن يؤدي الأمانة التي ألقاها الله على عاتقه، والله الموفق.

راغب السرجاني



كيف تختار رئيس الجمهورية؟

قامت الثورة في مصر ومن قبلها في تونس، وبعدهما في ليبيا واليمن وسوريا سعيًا وراء التخلُّص من الظلم والديكتاتورية، من القهر والاستبداد، من استباحة الطاغية للدولة وشعبها، ثم توريثهما لابن الطاغية من بعده.

قامت الثورة لتُعيد للشعب حقَّه المسلوب في اختيار مَنْ يحكمه، وهو الحق الذي منحه الله إياه، بل هو الواجب الذي أوجبه الله ﷻ عليه؛ فالله تعالى أوجب أن يكون الأمر شورى ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨].

لذا كان من أهم نتائج الثورة الإيجابية حتى اليوم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة إن شاء الله، تُتيح للشعب اختيار الرئيس وأعضاء مجلس الشعب بكل شفافية؛ ليكونوا هم الممثِّلين الحقيقيين لهذا الشعب.

إن مسألة اختيار رئيس الجمهورية مسألة غاية في الأهمية عمومًا، وخاصة في الفترة القادمة في مصر؛ حيث تبدأ مصر عهدًا جديدًا بعد الثورة -أو هكذا نُريد لها- يتميَّز بالحرية والعدل والشورى.

ولا شكَّ أن اختيار رئيس للجمهورية أمر ينبغي ألا يخضع لأفكار وتصورات قاصرة، ولا يتم دون تفكير، ولا يكون الأساس فيه هو العاطفة والإعجاب الشخصي، وإنما ينبغي على كل مَنْ يُعطي صوته أن يستشعر المسئولية الضخمة والأمانة التي يؤديها عندما يُدلي بصوته؛ فعن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَابَةٍ وَفِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَى للهِ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللهَ وخانَ رَسُولَهُ وخانَ الْمُؤْمِنِينَ»**[(١)].

---

(١) الحاكم في المستدرك (٧٠٢٣)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. والطبراني: المعجم الكبير (١١٢٣٨)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه أبو محمد الجزري حمزة ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٥/ ٢١٢، وقال البوصيري: رواه الطبرانيُّ من طريق حسين بن قيسٍ المعروف بحنشٍ، وهو مختلفٌ فيه، ضعَّفه جماعةٌ، ووثقه ابن نمير، وحسن له الترمذي غيرما حديثٍ، وصحَّح له الحاكم، ولا يضرُّ في المتابعات، ومع ذلك لم ينفرد به حسين بن قيسٍ عن عكرمة، فقد تابعه عليه يزيد بن أبي حبيبٍ. انظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ٥/ ٣٨٩.



والناخب في هذه الحالة هو الذي يستعمل الرئيس، وهو مسئول أمام الله تعالى عن اختياره ذاك، وهذا يطرح بُعدًا جديدًا للمسألة؛ فالرئيس ما هو إلَّا عامل لدى الشعب، وكذلك كل المسئولين الذين يُعَيِّنهم؛ ومن ثَمَّ فالناخب مسئول أمام الله تعالى عن اختياره، بينما الرئيس مسئول أمام الله ثم أمام الناس الذين انتخبوه وجعلوه راعيًا لهم؛ فعن عبد الله بن عمر ﵄ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ..**»[(١)].

وهذا معناه أن الشعب يملك محاسبة الرئيس ومساءلته، وعزله لو اقتضى الأمر؛ وذلك كله يقتضي أن يقوم المسلم عند قدوم الانتخابات بواجبه في الاختيار كما يُريد منه الشرع.

ولكي يقوم الناخب المسلم بواجبه في الاختيار بأحسن طريق يُرضي الله تعالى، لا بُدَّ أن يكون الاختيار مبنيًّا على أُسس وقواعد ومعايير تتوافق مع أهمية هذا المنصب وصلاحياته؛ منها:

---

(١) البخاري: كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه، (٢٢٧٨)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية، (١٨٢٩).

أولاً:

لعلَّ من أهم صفات الرئيس **أن يكون زاهدًا في الرئاسة** غير راغب فيها؛ لأن الإمام مسلمًا روى في صحيحه عن أبي موسى قال: دخلتُ على النبيِّ ﷺ أنا ورجلان من بني عمِّي فقال أحدُ الرجلين: يا رسول الله أَمِّرْنَا على بعض ما وَلاَّكَ اللهُ ﷻ. وقال الآخر مِثْلَ ذلك فقال: «**إِنَّا وَاللهِ لاَ نُوَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ وَلاَ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ**»(١).

وهذا المعيار ضروري ومهم جدًّا؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ قال: «**يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ؛ لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا...**»(٢).

---

(١) البخاري: كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة، (٦٧٣٠)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها، (١٧٣٣).

(٢) البخاري: كتاب الأحكام، باب من سأل الإمارة وكل إليها، (٦٧٢٨)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها، (١٦٥٢).

فلكي يجد الرئيس القادم عونًا من الله تعالى على أمور الرئاسة فلا بُدَّ أن يكون زاهدًا فيها، ويدعوه غيره للترشح حقيقةً، أما أن يكون هو حريصًا عليها، ويبذل جهده كله من أجل أن يصل إلى المنصب فهذه علامة سيئة على ما سيحدث له ولنا على يديه؛ حيث سيكله الله لنفسه وقدراته الهزيلة، وساعتها سيصيب الخراب البلاد.

وقد يكون حرصه على الرئاسة والمنصب -غالبًا- رغبة منه في نيل النفوذ والسلطة وإشباعًا لشهوة التسلط، أو سعيًا وراء المال الحرام، أو خليطًا من الاثنين معًا، وكم عانت بلادنا من هؤلاء وهؤلاء! فمنذ عام ١٩٥٢م وعقب ثورة يوليو تولَّى الحكم في مصر شرذمة سعت إلى النفوذ والسيطرة فأذلَّت العباد، وخربت البلاد بقراراتها المتسرعة الهوجاء؛ التي ليس فيها بصيص من حكمة، وإنما كان فيها غرور السلطة وجبروتها، ومنهم مَنْ نهب خيرات البلاد، وأنفقها على ملذَّاته هو والمحيطين به؛ فكانت النتيجة في النهاية خرابًا على البلاد والعباد.

وفي عهد الرئيس التالي بدأت موجة الانفتاح، الذي كان

معناه لهم نهب البلاد من خلال مَنْ يستطيع، أمَّا عهد مبارك فقد بدأه بالعمولات الشخصية له من تجارة السلاح وقت أن كان نائبًا لرئيس الجمهورية، وختمه بأن جعل السرقة والنهب له ولأسرته وللمقرَّبين من رجال الأعمال.

من هذا نتعلَّم أنَّ مَنْ كان حريصًا على السلطة ساعيًا لها بكل قوَّة سيكون مصير البلاد معه مخيفًا؛ لذا لا بُدَّ لنا من عدم انتخابه، وأن نتَّجه لَمَنْ كان زاهدًا فيها ونعلمُ أنه كفء لهذه المهمة.

والمفترض -والحال هكذا- أن يكون المرشح شخصية عامة له شعبية جماهيرية كبيرة؛ ليكون له مؤيدون يدعونه للترشح؛ لأنهم يرونه الأصلح لقيادة البلاد، ولكن نظام مبارك الذي قام بتجريف الحياة السياسية، واستخدم الطمس والتجاهل الإعلامي ليُغَطِّي على أية شخصية صالحة لتولِّي القيادة من أجل أن يُمَجِّد نفسه، هذا النظام لم يترك أمام الناس شخصية ذات شعبية كبيرة تستوفي هذا الشرط؛ لذا قد يكون هذا الشرط متوفرًا أمام رموز الجماعات والأحزاب الذين لهم شعبية وسط مؤسساتهم تدفعهم لهذا الترشح، وقد يسمح مناخ الحرية خلال

عدَّة سنوات بتكوين الحالة المثلى التي نتحدَّث عنها، وهي وجود شخصيات ذات شعبية تدفعهم إلى الترشح، وتُطالبهم به.

ثانيًا:

البرنامج الانتخابي لمرشح الرئاسة:

ومن هذه الصفات -أيضًا- أن يكون برنامج هذا المرشح متصفًا بصفات البرنامج الناجح:

أ. يجب أن يكون هذا البرنامج مرضيًا بشكل واضح لله ﷻ، ولرسوله الكريم ﷺ؛ فلا يكون فيه بند أو بنود تتعارض مع الشريعة الإسلامية، بل عليه أن يكون ساعيًا -وبوضوح- إلى تطبيق شريعة الله ﷻ، وإلا ستدخل البلاد في حالة خصام مع الله ﷻ، وعندها لا يمكن أن نتوقع نجاحًا لمثل هذا الرئيس.

ب. فيكون برنامجًا شاملاً لكل نواحي الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية وغيرها، ولا يصلح اختيار رئيس يحدثنا

عما سيفعله في مجال تخصُّصه فقط، ولو كان عبقريًّا فيه، بل لا بُدَّ من أن يتناول البرنامج كل جوانب حياة المواطن، وكل مجالات العمل داخل الدولة؛ فاحتياجات المواطنين متعدِّدَة ولا تتوقَّف على مجال أو اثنين أو عشرة، بل هي تتنوَّع في مئات المجالات التي لا بُدَّ من إشباعها عن طريق برنامج سليم.

ج. كما يجب أن يكون البرنامج واقعيًّا لا يضع طموحات خيالية ليجذب الناخبين؛ بينما هو غير قادر على تحقيقها وفقًا للمعطيات، وإنما يضع أهدافًا محسوبة بدقَّة؛ لأننا سنحاسبه عليها لو فاز، وسنناقشه فيها قبل ذلك أثناء فترة الدعاية الانتخابية، ولن يُسلِم الشعب أذنيه وعقله لأحد دون تفكير.

د. وبالإضافة لذلك يجب أن يكون البرنامج قائمًا على أسس علمية من خلال المستهدف تحقيقه، والوسائل التي سيتبناها المرشح، وأن يكون القائم على وضعه متخصصين.

وإذا كان الرئيس المرشح ينتمي إلى أحد الاتجاهات الفكرية غير الإسلام فهل ننتخبه؟ فمثلاً هل يجوز أن يكون رئيس الدولة ليبراليًّا مثل العديد من المرشحين؟ وما هي الليبرالية في حقيقتها؟

اختلفت الأوربيون المنتمون إلى الليبرالية أنفسهم حول تعريف الليبرالية، وتحوَّل مفهومها إلى شيء غامض يختلف من بلد أوربي لآخر، ومن منهج فلسفي لآخر، ولكن لليبرالية جوهر أساسي يتفق عليه جميع الليبراليين في كافة العصور مع اختلاف توجهاتهم وكيفية تطبيقها كوسيلة من وسائل الإصلاح والإنتاج.

هذا الجوهر هو «أن الليبرالية تعتبر الحرية المبدأ والمنتهى، الباعث والهدف، الأصل والنتيجة في حياة الإنسان»[(١)].

ويمكننا تعريف الليبرالية بأنها مذهب رأسمالي يُنادي بالحرية المطلقة في السياسة والاقتصاد، وينادي بالقبول بأفكار الآخر وأفعاله، حتى ولو كانت متعارضة مع أفكار المذهب وأفعاله؛ شرط المعاملة بالمثل. والليبرالية السياسية تقوم على التعددية الأيديولوجية

---

(١) عبد الله العروي: مفهوم الحرية، ص٣٩.

والتنظيمية الحزبية. والليبرالية الفكرية تقوم على حرية الاعتقاد؛ أي حرية الإلحاد، وحرية السلوك؛ أي حرية الدعارة والفجور، وعلى الرغم من مناداة الغرب بالليبرالية والديمقراطية إلا أنهم يتصرفون ضد حريات الأفراد والشعوب في علاقاتهم الدولية والفكرية. وما موقفهم من الكيان اليهودي في فلسطين، وموقفهم من قيام دول إسلامية تحكم بالشريعة، ومواقفهم من حقوق المسلمين إلا بعض الأدلة على كذب دعواهم.

في ضوء ما سبق يمكننا أن نحدِّد هل يمكن أن يكون رئيس الدولة المسلمة ليبراليًّا أم لا؛ فهو وإن كان يؤمن -نظريًّا- بحرية الجميع إلا أنه يُؤمن بحرية الكفر والإلحاد وإعلانهما ليكونا شيئًا عاديًّا في المجتمع، ويؤمن بحرية السلوك مطلقًا دون قيد إسلامي أو أخلاقي عليه.

فإن كان لديه خير قليل من الإيمان بالحرية؛ فإنه يجعل الحرية مطلقة بما يُفسد المجتمع ويُخرجه عن الخضوع لشرع الله تعالى، ويفتح الباب للفساد أيضًا.

هذا فضلاً عن أن التجارب التاريخية تُثبت أن الليبراليين لا يُطَبِّقون مبدأ الحرية المطلقة إلا إذا غاب عن الساحة المسلمون



المتمسكون بدينهم؛ فإذا وُجِد هؤلاء وضع الليبراليون في وجوهم كل العوائق، وكفروا بليبراليتهم من أجل منع الإسلام من الانتشار والتطبيق، ولو كان الإسلام هو رغبة الشعوب.

وقبل ذلك كله ينبغي أن نسأل أنفسنا: هل ميول الشعب المصري ليبرالية أم اشتراكية أم إسلامية متدينة؟

والإجابة التي تفرض نفسها: أنه شعب متدين بطبعه؛ لذا لا يصحُّ أن يكون الرئيس الذي يحكم مصر متناقضًا مع طبيعة الشعب وتفكيره؛ لا ينبغي لمصر أن يحكمها رئيس على خلاف فكر شعبها، بل لا بُدَّ أن يكون الرئيس القادم وباستمرار مُعَبِّرًا عن توجُّهات الشعب؛ فيأتي رئيس إسلامي متدين، يحبُّ الإسلام وعلى وفاق معه، ويسعى لتطبيقه.

ثالثًا:

الصفات المطلوب توافرها في المرشح فعلينا أن ننظر إلى **تاريخ الشخصية المرشحة**، وهل يتوافق تاريخها مع البرنامج الذي يُقَدِّمه؟ أم أنه يُقَدِّم لنا مجرَّد تصريحات تُوافق أفكارنا، بينما أفكاره هو مخالفة تمامًا.

فقد يكون المرشح جزءًا من النظام السابق، ثم يُخاطبنا في برنامجه بأنه سوف ينشر الحرية والديمقراطية ويحارب الفساد؛ فمثل هذا لا نقبل منه ولا ننتخبه؛ لأن تاريخه مع الفساد والظلم يناقضان ما يَدَّعيه من أنه سيُقيم دولة العدالة والطهارة والشفافية؛ فهو أحد اثنين: إما فاسد؛ كما كان معظم أفراد النظام السابق، وإما راضٍ بالفساد قابل به، وفي الحالتين لن يصلح لإدارة البلاد، كما أنه لن يستخدم في إدارة البلاد إلا الوسائل السياسية العقيمة التي كانت تُستخدَم أيام النظام السابق.

أو قد يكون المرشح ليس له تاريخ أو ذِكْر في الاهتمام بالشعب المصري والسياسة الداخلية، وهو طوال عمره منشغلٌ بعمله في الخارج أو الداخل، ثم فجأة يُحدِّثنا وكأنه يحمل همَّ الشعب على عاتقه، ولا ينام من كثرة ما يحمل من هموم الشعب المصري؛ فهذا لا يتَّفق تاريخه مع ما يَدَّعِيه.

أو أن يكون المرشح علماني التوجُّه والهوى، ثم يأتي ليُخاطبنا في برنامجه بأنه يحترم الإسلام، ويوقره وسيكون المدافع عن حِماه، والمطالِب بتطبيقه في شئون الحياة.



رابعًا:

يجب أن يكون الرئيس صاحب رؤية لمكانة مصر ولواقعها الآن، ولمستقبلها الذي يُريدها أن تكون عليه.

لا بُدَّ أن يُقَدِّر الرئيس قيمة مصر في المجتمع العربي والإسلامي والإفريقي والعالمي، وأن يعمل على الحفاظ على هذه القيمة وتنميتها، ولا ينبغي له أن يكون جُلُّ اهتمامه بأن يأكل المواطن ويشرب، ويُشبع له احتياجاته الأساسية، ولا يهمه أن يعيش المواطن عزيزًا أم لا، أو أن مكانة مصر في ارتفاع، أم أن غيرها يسحب البساط من تحتها.

كما يجب علينا أن ننسى فكرة الرئيس الملهم؛ الذي يُؤخذ رأيه في كل أمر وفي كل مجال ككل الحكام العرب الذين يُرَوِّج لهم إعلامهم أنهم عباقرة في كل المجالات؛ فهذا كذب وتضليل.. ولكن علينا أن نعرف أن الرئيس الطبيعي ليس متخصِّصًا في كل الأمور، وإنما له رؤية جيدة وواضحة للنقطة التي يقف فيها الوطن الآن وللوضع الذي يُريد أن ينقلنا إليه، وهو مع ذلك يستعين بأهل الخبرة؛ الذين يقومون على تنفيذ

تلك الرؤية من خلال سياسات متنوِّعَة في كافة وزارات ومؤسسات الدولة؛ لذا علينا ألَّا نطلب من الرئيس في برنامجه أن يُخبرنا بما سيفعل بالتفصيل في كل مشكلة أو وزارة أو هيئة؛ فهذا دور بقية المسئولين.

خامسًا:

أن يكون صاحب شخصية كاريزمية:

والأصل اللغوي لمصطلح الكاريزما (charisma) يُراد به -كما ورد في قاموس (ويبستر)[1]- القوة الفائقة التي مُنحت للسيد المسيح في إبراء وشفاء المرضى.

أمَّا أصل المصطلح من حيث التسمية ونسبها التاريخي فمعناه هدية، وهي كلمة يونانية الأصل، ومن هذا الأصل استُخدمت الكلمة للإشارة إلى نوع من القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر، التي تُثير ولاءً وحماسًا شعبيًّا.

فالرئيس القادم ينبغي أن يكون صاحب كاريزما وصاحب قدرة على الحشد والتجميع؛ فالبلاد الآن في مرحلة خطيرة،

---

(١) قاموس أميركي شهير يوازي لديهم قاموس أكسفورد الإنجليزي.

وفيها عشرات بل مئات التيارات المختلفة والمتعارضة؛ ومن ثَمَّ لا بُدَّ من رئيس قادر على جمع تلك التيارات والتأليف بينها، وتوظيفها في اتجاه واحد لصالح الوطن؛ فالكاريزما مطلوبة هنا لا لإلهاء الناس، ولا لتمجيد الرئيس، ولكن ليكون مؤثِّرًا وقادرًا على جمع الجماهير وإقناعهم بسياساته.

والرئيس القادم سيتعرَّض بالتأكيد لانتقادات كثيرة؛ ومن ثَمَّ يجب أن تكون لديه القدرة على الخروج من المآزق المختلفة، وإقناع الآخرين بالحجة والمنطق؛ وإلا انفلت زمام الأمور من يده.



أن يكون إداريًّا ناجحًا:

يجب أن يملك الرئيس القادم آليات إدارة جيدة يستطيع بها السيطرة على أجهزة الدولة، وتسيير أعمالها بسهولة بما يُحقِّق مصلحة المواطنين، ويستطيع بها استثمار كلِّ موارد الدولة وتوظيفها في صالح المواطن، كما يستطيع بتلك الآليات أن يحلَّ المشكلات المزمنة التي تُواجه الوطن؛ كمشكلات النوبة وتعمير سيناء ومعاملة أهلها، ومشكلة سوء التوزيع الجغرافي للسكان، ومشكلة فساد المحليات، ومشكلة مياه نهر النيل مع دول

الحوض، كما يستطيع بهذه الآلية أن يتفادى المشكلات قبل وقوعها.

فإذا كان هذا المرشح قد تولَّى مسئولية سابقة وفشل فيها، أو كان أداؤه روتينيًّا لم يأتِ فيه بحلول للمشاكل فضلاً عن تفاديها، وكان ينتظر توجيهات المسئولين الأعلى منه، أو أن كل آلياته التي يطرحها للإدارة السياسية مماثلة للآليات الفاشلة التي انتهجها النظام السابق؛ فكيف نأتمنه على مسئولية الرئاسة؟!

ويجب في رأيي أن يكون الرئيس القادم ذا خيال واسع، وقدرة على ابتكار الحلول الاستثنائية للمشكلات الطارئة أو المتوطنة؛ فإن الحلول التقليدية غالبًا لا تُؤتي ثمارها، وأصحابها كثيرًا ما يكونون بيروقراطيين؛ يحتاجون إلى عشرات التوقيعات والإجراءات من أجل اتخاذ قرار؛ فضلاً عن تنفيذه، وهذا ما لا تحتاجه بلادنا في المرحلة المقبلة.

وسابعًا:

يجب أن يكون الرئيس القادم محبًّا للشورى، وقابلاً للأخذ برأي الأغلبية والنزول عن رأيه، وإن كنت أعلم أن بعض الذين أعلنوا عن ترشيح أنفسهم لا يتَّصفون بهذه الصفة وتغلب

عليهم الفردية في اتخاذ القرار. وهذا الأمر جدُّ خطير؛ فلو فاز مرشح لا يؤمن بالشورى أو يضيق بها؛ فسيعمل على أن يكون فرعونًا آخر، وسيتخذ من الوسائل والألاعيب ما يُحَقِّق له هدفه؛ فيضرب طائفة بأخرى حتى يلجأ الجميع إليه ويصمتون على ديكتاتوريته.

لقد قال الله ﷻ لرسوله ﷺ: ﴿**فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وكان ذلك بعد ما حدث في غزوة (أحد) وكان الرسول ﷺ قد استجاب لرأي الشورى في الخروج لملاقاة قريش خارج المدينة على غير رأيه بالبقاء داخلها، ورغم ما حدث في الغزوة؛ فإن الله ﷻ يُؤَكِّد على رسوله ﷺ أمر الشورى؛ فكيف بعد كل ما أصاب البلاد من طغيان واستبداد أن نستنسخ الطاغية مرَّة أخرى؟!!

وعندنا معيار آخر في اختيار رئيس الجمهورية وهو أن يكون مدنيًّا؛ فالرجل العسكري له مكانه ومهمته، أما شئون الحكم فلا يصلح فيها العسكري الذي عاش حياته في ظلِّ سياسة تنفيذ الأوامر دون تفكير، وإنما يصلح للحكم رجل مدني له قدرة على إدارة الدولة والتواصل مع العالم الخارجي، وله استعداد للشورى

والحرية، وقد تكون هناك استثناءات؛ فيكون هناك رجل عسكري محبٌّ للشورى وله من المرونة والقدرة على إدارة الدولة الكثير، ولكننا لا نستطيع في هذا الظرف العصيب -الذي تمرُّ به البلاد- أن نخاطر؛ فنُعيد البلاد إلى الحكم العسكري.



الالتزام بالأخلاقيات الأساسية:

[أ]

يجب أن يكون الرئيس القادم رحيمًا بالشعب وأوجاعه وآلامه، ولا يقسو عليه؛ لا بالضرائب ولا غيرها، وأن يكون متواضعًا يرى نفسه واحدًا من الشعب ولا يتكبر عليه؛ فعليه أن يقتدي بالرسول ﷺ؛ فعن أبي مسعود أن رجلاً كلَّم النبي ﷺ يوم الفتح فأخذته الرعدة فقال النبي ﷺ: «**هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ كَانَتْ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ**»(١).

---

(١) ابن ماجه (٣٣١٢) عن أبي مسعود، والحاكم في المستدرك (٤٣٦٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، والطبراني: المعجم الأوسط (١٢٦٠)، وقال عنه شهاب الدين البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، ط٢: ١٤٠٣هـ، ٤/١٩.

ويقتدي بعمر بن الخطاب ﷺ الذي كان يخدم الناس بنفسه كما نعلم في مواقفه الشهيرة.

وبهذا يمكننا أن نرى رئيسًا يأكل مثلما يأكل الشعب، ويعيش في مستوى الغالبية نفسه، ويعرف مشاكلهم في حياتهم اليومية، ويُحسن الحديث معهم، ويتفاعل مع المشكلات والأزمات التي تُواجههم.

[ب]

يجب أن يكون الرئيس نزيهًا بعيدًا عن الفساد في العصر السابق، وإلا فإنه لا يصلح؛ فمَنْ تورَّط في الفساد -سواء حوكِم قضائيًّا أم لم يُحاكم حتى الآن- ينبغي أن يبتعد عن سباق الرئاسة؛ فنحن نُريد أن ندخل عصر الطهارة والشفافية.

وللتأكد من نزاهة المرشحين يجب أن يقوم كلٌّ مرشحي الرئاسة بتقديم إقرارات ذمة مالية لأنفسهم وأقاربهم، ويتم التحقيق فيها قبل الانتخابات؛ ليتم التأكد من الذمم المالية لكل منهم، وأن أموالهم لم تأتِ من طريق غير مشروع.

[ج]

يجب أن يكون الرئيس شجاعًا وجريئًا في الحقِّ لا يخشى القوى الخارجية ولا الفاسدين داخليًّا؛ فيقف في المشكلات الجسام بقوة كمشكلة الفتنة الطائفية، ويُقيم الحقَّ فيها دون مجاملات أو استجابة للضغوط، وكذلك يقف أمام أعداء الخارج وضغوطهم؛ فلا يرضخ للكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة في مطالبها على حساب كرامة ومصالح الشعب، ولا يخضع لشروط سرية لا يعلم الشعب عنها شيئًا، ولا يُوافق على اتفاقات سرية؛ بل عليه أن يُواجه القوى الكبرى ما دام يُريد الحقَّ؛ فهذا رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوجان يرفض طلب الولايات المتحدة بمرور طائراتها عبر الأراضي التركية لضرب العراق؛ وذلك لأن مجلس النواب رفض، ولم يهتز أردوجان أو يخضع لابتزاز القوة العظمى في العالم.

وليس معنى ذلك أننا نُريد من الرئيس أن يكون متهورًا، يزجُّ بالبلاد في الحروب والمشكلات المتتالية، وإنما نُريده شجاعًا لا يخشى بطش القوى الكبرى المتغطرسة، ويحرص تمام الحرص على مصالح البلاد دون تفريط.

وتاسعًا:

يجب أن يكون الرئيس ذكرًا:

وهذا الرأي أستمده من أحكام الشرع؛ فلقد قال الرسول ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً». والحديث عام، ومَنْ يدعي تخصيصه بتلك الحالة عليه أن يأتي بالدليل، لا أن يَدَّعِيَ التخصيص دون دليل، وفوق ذلك فهناك رواية للحديث تدلُّ على فهم الصحابة له بعمومه؛ فعن أبي بَكْرَةَ قال: لقد نَفَعَنِي اللهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا من رسول الله ﷺ أيام الْجَمَلِ بعد ما كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بأصحاب الجمل فأقاتل معهم. قال: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ الله ﷺ أَنَّ أهل فارس قد مَلَّكُوا عليهم بنت كسرى قال: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»[1].

فقد استدلَّ الصحابي هنا على خطأ موقف فريق الصحابة الذي يضم الزبير وطلحة رضي الله عنهما؛ لأنهما جعلا السيدة عائشة رضي الله عنها قائدة؛ فإذا كان الحديث يُطَبَّق على السيدة عائشة رضي الله عنها وهي من

---

(١) البخاري: كتاب المغازي، باب - كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، (٤١٦٣) واللفظ له، والترمذي (٢٢٦٢)، والنسائي (٥٩٣٧)، وأحمد (٢٠٤١٨).

أفضل نساء العالمين؛ فكيف بمَنْ دونها، كما أن العلماء جميعًا اتفقوا على ولاية الرجل على زوجته في البيت، ولم يختلفوا فيها، وحتى غير المسلمين هذا هو السائد عندهم، والمرأة السوية تُريد أن تكون في حماية الرجل، وتضيق بها الحياة لو وجدت أن زوجها لا يمكن الاعتماد عليه ولا يتحمل مسئولياته؛ فإذا سمحنا للمرأة بالرئاسة فستكون فوق زوجها وفوق كل الرجال، وهذا خلاف المنطق والعقل.



أن يكون مسلمًا:

واشتراط الإسلام في المرشح منطقي، ولا يُلغي المواطنة كما يزعم البعض؛ فالمواطنة محفوظة، وجميع حقوق غير المسلمين مضمونة، ولكنني لا يمكن أن أختار رئيسًا لا يُؤمن بالإسلام وأطلب منه أن يُطَبِّق الشريعة الإسلامية؛ إن الذين يُثيرون هذه القضية ويُطالبون برئاسة المسيحي لا بُدَّ أن يُحَدِّدوا موقفهم أولًا من الشريعة الإسلامية: هل يُريدونها أم لا؟

فمَنْ يُريدها ليس منطقيًّا أن يُطالب برئاسة المسيحي، أمَّا مَنْ لا يُريدها فهذا نختلف معه في هذا الأصل؛ فعلينا ألَّا نخرج

إلى القضية الفرعية، وإنما نتناقش في القضية الأصلية.

كما أن المنطق السائد في العالم كله أن الأقليات الدينية لا تحكم على الأغلبية؛ فالمسلمون في فرنسا حوالي ١٠٪ من السكان؛ فهل يمكنهم أن يحكموا الغالبية الكاثوليكية؟! بل حتى المسيحي الأرثوذكسي المصري لو حصل على جنسية إحدى الدول الأوربية أو أميركا الديمقراطية ولكنها مسيحية، فلن يستطيع حكم إنجلترا ولا أميركا ولا الدنمارك ولا السويد أو اليونان؛ لأن دساتير تلك البلاد المكتوبة منها والشفهية تمنع أن يتولَّى الرئاسة أحد من خارج كنيستهم فضلًا عن خارج دينهم؛ فالدول الديمقراطية الغربية لا تجد مانعًا من تحديد دين رئيس الدولة بأن يكون من الغالبية، بل إن بعضها يذهب إلى تحديد المذهب داخل الدين؛ فعلى سبيل المثال:

١ - الدستور اليوناني ينصُّ في المادة الأولى على أن المذهب الرسمي للأُمَّة اليونانية هو مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، وفي المادة (٤٧) من الدستور اليوناني تنص على أن كل مَنْ يعتلي عرش اليونان يجب أن يكون من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية.

٢- الدستور الدنماركي ينصُّ في المادة الأولى للبند رقم (٥) على أنْ يكون الملك من أتباع الكنيسة الإنجيلية اللوثرية، وفي البند رقم (٣) من المادة الأولى من الدستور الدنماركي أن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة الأم المعترف بها في الدنمارك.

٣- الدستور الإسباني: تنصُّ المادة السابعة من الدستور الإسباني على أنه يجب أن يكون رئيس الدولة من رعايا الكنيسة الكاثوليكية، وفي المادة السادسة من الدستور الإسباني على أن على الدولة رسميًّا حماية اعتناق وممارسة شعائر المذهب الكاثوليكي؛ باعتباره المذهب الرسمي لها.

٤- وفي الدستور السويدي: المادة الرابعة من الدستور السويدي تنصُّ على التالي: يجب أن يكون الملك من أتباع المذهب الإنجيلي الخالص. كما ينص على ذلك بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني وهو البرلمان.

٥- أما في إنجلترا: لا يوجد دستور إنجليزي لأنه دستور

عرفي متوارث، ولكن المادة الثالثة من قانون التسوية[١] تنصُّ على أن كل شخص يتولَّي الملك أن يكون من رعايا كنيسة إنجلترا، ولا يُسمح بتاتًا لغير المسيحيين ولا لغير البروتستانت بأن يكونوا أعضاء في مجلس اللوردات[٢].

إذا كان الأمر هكذا فكيف يُطلَب من ٩٥٪ من المصريين وهم المسلمون أن يقبلوا بأن يحكمهم فرد من ٥٪ من المسيحيين؛ الحقيقة هذه قضية غير مطروحة أساسًا، والمقصود بإثارتها صرف النظر عن القضايا الحقيقية.

---

(١) قانون التسوية: صدر في عام ١٧٠١م، بغرض الحد من سلطة الملك، ويقضي بحرمان أي كاثوليكي من رقي العرش.

(٢) د. نبيل لوقا بباوي: الإسلام دين الدولة ليس فيه ضرر للأقباط، مقال بجريدة الوطني اليوم، الجمعة ٢٢ يناير ٢٠١٠م، وانظر: وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، ط٤: ١٤١٨هـ=١٩٩٧م، ٨/ ٦٣٥٦.

كيف يمكن أن نعرف كل هذه المعلومات عن المرشح لرئاسة الجمهورية؟

إذا كنا نعيش الآن زمن ثورة المعلومات؛ فلا يُعقَل ولا يصحُّ أن ننتخب شخصًا لمنصب خطير كرئاسة الجمهورية دون أن نعرف حقيقته معرفة يقينية أو قريبة منها؛ لذا وجب علينا الاجتهاد في البحث عن المعلومات الصحيحة حول كل شخصية؛ لنستطيع تقييمها تقييمًا صحيحًا.

وفي سبيل الوصول إلى المعرفة التامة بكل المرشحين عليك أن تَتَّبعَ الخطوات التالية:

١- لا تُسلم قيادك لوسائل الإعلام؛ فمعظمها له أغراضه الخاصة، التي تدفعها إلى تزكية شخص، أو الطعن في آخر لأسباب وحسابات خاصة بالقناة أو الجريدة تتعلّق بتوجهاتها الفكرية، أو المموِّلين لها، وكثير من هذه الوسائل يجتمع على الطعن في

الإسلاميين، وتلميع أعدائهم؛ ومن ثَمَّ فوسائل الإعلام التقليدية ليست هي الوسيلة المثلى لمعرفة حقيقة المرشح وتوجهاته وصلاحيته من عدمها.

٢- ادخل على الموقع الشخصي -بشبكة الإنترنت- للمرشح الذي تبحث عنه، ومن خلال الموقع ستجد أفكاره مبثوثة فيه، وشخصيته واضحة يمكنك الحكم على بعض جوانبها.

٣- يجب أن تحضر المؤتمرات الانتخابية لذلك المرشح ولمنافسيه أيضًا؛ لأن الاستماع المباشر يختلف عن أخذ المعلومة نقلاً عن شخص ثالث، ومن خلال الحضور المباشر ستعرف الكثير عن برنامج المرشح وأولوياته، وقدرته على عرض فكرته وإقناع الجمهور بها، وكذلك قدرته على مواجهة الأفكار المخالفة له، والردِّ عليها.

٤- اقرأ آراء المهاجمين له، وكذلك المدافعين عنه، وعندها ستستطيع تكوين رؤية من خلال آراء الفريقين.

٥- لو استطعت أن تتواصل معه بشكل مباشر فسيكون

الأمر أفضل في التقييم؛ فيمكنك عندها أن تجهِّز عددًا من القضايا التي تشغلك وتشغل المهتمين بمستقبل هذا البلد، لتعرف رأيه فيها.

٦- شاهد حواراته في البرامج الفضائية، وقيِّم آراءه فيها، ولكن لا تكتفِ ببرنامج واحد فقد يكون غير موفَّق فيه، أو قد يكون موفَّقًا فوق العادة.

٧- قم باستشارة القريبين منه إن استطعت؛ فقد يعرفون عنه ما لا يعرفه العامة.

٨- قم باستشارة أهل الخبرة في العمل السياسي أيضًا؛ ممن يمكن أن يتحدَّثوا ويُقَيِّموا المرشح بحيادية، دون تحيُّز له أو ضده.

بالطبع هذه المهمة ثقيلة للغاية، وأداؤها صعب إلى حدٍّ كبير، ويحتاج وقتًا وجهدًا، ولكن القضية مهمة للغاية أيضًا، ومسئولية كبيرة في عنقك أمام الله تعالى.



سؤال: ولكن ماذا لو تواجد شخصان أو أكثر لهما الصفات المطلوبة نفسها: كيف نفاضل بينهما؟

والجواب أن السياسة هي فنُّ الممكن؛ لذا إذا وجدتَ أن احتمالات فوز أحدهما أقل من الآخر لأسباب معينة، كعدم شعبيته أو لعدم معرفة الناس به أساسًا؛ فعليك أن تُعطي صوتك لمن احتمالات فوزه أكبر؛ وذلك عند إغلاق باب الترشُّح وفقًا للمؤشرات واستطلاعات الرأي، ولعلَّه من المناسب هنا أن أُوَجِّه نداءً حارًّا إلى الإسلاميين على اختلاف أطيافهم؛ بأن يتَّفِقُوا على مرشح واحد؛ حتى لا تتفتت الأصوات ويذهب المنصب لمن لا يُريده الإسلاميون في النهاية.

أمَّا إذا حدث ولم تتفق الحركات الإسلامية على مرشح واحد، فأقترح على كل مَنْ سيُرَشِّح نفسه من الإسلاميين أن يجلسوا معًا ليتفقوا على دعم واحد منهم فقط؛ وهو الأوفر

حظوظًا في الانتخابات على أن يكون الآخرون معه يدعمونه كائتلاف يجمع إليه كل الشرائح الإسلامية، ويكون هؤلاء المرشحون الآخرون بعد الفوز -إن شاء الله- شركاء في صنع القرار؛ وذلك من خلال المناصب المختلفة؛ كنائب رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء.. أو غيرها من مراكز صنع القرار؛ وبذلك نستطيع أن نساعد مرشحًا إسلاميًّا للوصول للرئاسة، وهذا نصر للإسلام والمسلمين، بدلًا من الافتراق والصراع.



اختيار أعضاء مجلس الشعب

وعلى النسق نفسه ينبغي أن نختار أعضاء مجلس الشعب الجديد؛ فقد مرَّت الأيام التي كنا ننتخب فيها نائب الخدمات أي الذي يستطيع أن يُقَدِّم لأبناء الدائرة الخدمات التي يُريدونها؛ سواء كانت شخصية كطلبات توظيف، أو عامة كالمتعلقة بإدخال المرافق.

إننا الآن يجب أن نفهم الدور الحقيقي لعضو مجلس الشعب، وهو دور في منتهى الأهمية والخطورة، وهو تشريع وسنُّ القوانين المنظِّمة للحياة في البلاد، والتصديق على المعاهدات الدولية وصفقات السلاح، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، وإقرار الموازنة العامة للدولة، ومراقبة إنفاقها.

وهذه المهام الجسام ينبغي أن نضعها نصب أعيننا ونحن نختار مَنْ يُمَثِّلنا في القيام بها؛ فيجب علينا أن يكون لدينا معايير واضحة لاختيار ممثِّلينا في هذا المجلس؛ فلا بُدَّ فيه من أن يكون

ذا دراية وعلم بجوانب السياسة المتعدِّدَة؛ حتى يمكنه الإدلاء برأيه والمشاركة المجدية في المناقشات الدائرة، وأن يكون ذا حكمة تُمَكِّنه من تحديد مصلحة البلاد.

وينبغي أن يكون المرشح معروفًا بالوطنية، وأنه مهتم بمصالح البلاد، ويُعلي شأنها فوق المصالح الشخصية؛ فلا يصحُّ أن يكون شخصية فاسدة لها سوابق في التربُّح من المناصب أو الارتباط بالفاسدين من رجال النظام السابق، هذا فضلاً عن أن يكون من أعضاء الحزب الوطني السابق؛ فإن هذا أَدْعَى لعدم انتخابه؛ فكل مَنِ التحق بالحزب الوطني -الذي لم يكن له أهداف معروفة، ولا توجُّهات وطنية- كان له هدف غير مشروع من الالتحاق به؛ إمَّا المنصب وإمَّا الثروة والمصالح كبُرَت أم صغُرَت، وإمَّا هما معًا؛ لذا ينبغي إبعاد هؤلاء عن تقرير مصير البلاد مرَّة أخرى، وإن لم يحدث ذلك بحكم قضائي فليكن بحكم شعبي من خلال تجنُّب التصويت لهؤلاء الأعضاء الفاسدين، خاصة أن كل هؤلاء تقريبًا كانت لهم سوابق في التزوير أو التواطؤ عليه، أو على الأقل القبول به، وفي كل الأحوال لا يصلح هؤلاء لتحديد مصير الشعب، وإنما يجب أن

نمنح أصواتنا للوطنيين المخلصين من المرشحين.

كما ينبغي أن نمنح صوتنا لمن كان ذا أجندة وفكر إسلامي؛ لأن مسئولية وضع سياسات الدولة أمر خطير يُحَدِّد اتجاهاتها، ويُؤَثِّر في حياة الشعب كله؛ فلا ينبغي أن ندع تلك الأمانة لمن كان فكره مخالفًا للمنهج الإسلامي؛ فيصبغ المجتمع وسياسات الدولة بفكره؛ فقد يعمل على سنِّ قانون بمنع الحجاب في المدارس مثلاً، أو منع النقاب في الأماكن العامة أو الجامعات والمدارس، أو منع الأذان في بعض المساجد، أو يسمح بالقمار أو الخمور، أو بحذف التربية الإسلامية من مناهج التعليم، أو غير ذلك من التخريب التشريعي.

بالإضافة إلى ذلك فإن النظام البرلماني يُمَكِّن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية من تشكيل الحكومة؛ لذا قد يصل هذا العضو وأمثاله إلى تشكيل الحكومة ويُصبحون وزراء أو لهم مَنْ يُمَثِّلهم في الوزارة ويستطيع فرض قوانين أو اتجاهات مخالفة للإسلام على السياسات العامة للدولة؛ فقد يتم الموافقة على معاهدات واتفاقيات تضرُّ بالشعب؛ لوجود فكر مخالف للإسلام لدى عدد من أعضاء المجلس، أو ميل نحو فكر دولة معينة.

وقد رأينا في عصر مبارك مَنْ كان من الوزراء ذا ميول صهيونية وأضاع محاصيل البلاد الزراعية، ودمَّرها لصالح اليهود وباستخدام شتلاتهم ومبيداتهم السامة، وأفسد الأراضي الزراعية، وكان يُرسل المهندسين الزراعيين لدورات تدريبية في الكيان الصهيوني ليمكن للعدو استمالتهم لجانبه.

وهناك مَنْ كان ذا ميول اشتراكية وتولَّى التعليم فأفسد المناهج، ومنع الحجاب، وخرَّب المنظومة التعليمية، وحوَّل المدرِّسين إلى أعوان لأمن الدولة في مواجهة كل مظاهر الإسلام في المدارس والإدارات التعليمية.

* * *





خاتمة

وبعدُ، فهذه بعض الإضاءات التي رأيتُ أنه من الضروري توجيهها نحو موضوع اختيار رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب؛ فغالبية الشعب تعيش في حيرة وتخبط، وتتساءل: مَنْ نختار؟

ولمن نمنح صوتنا؟

وليست هناك مقاييس محددة وواضحة يمكنهم القياس عليها والاختيار على ضوئها، وفي انتظارهم مَنْ يُريد توجيههم لمصلحته الشخصية، ولو كانت ضد المصلحة العامة.

إن مسألة التصويت في الانتخابات لم تَعُدْ مسألة روتينية، ولا هي وسيلة لكسب مبلغ ما من المال مقابل المشاركة في الدعاية، أو مرافقة المرشحين، أو بيع الصوت لمن يدفع أكثر؛ وإنما هي أمانة يجب على مَنْ تجب عليه أن يتحملها بإخلاص وتجرُّد لله تعالى؛ حتى يُصلح الله بلدنا وأُمَّتنا، ويُقَيِّض لها أمر رشد يُعَزُّ فيه أهلَ طاعته، ويُهدَى فيه أهل معصيته، إنه سميع مجيب، وهو على ما يشاء قدير..

فهرس الموضوعات

❊ ❊ ❊